

السعودية المحلة في التصنيع وبرامج التنمية .

ان الولايات المتحدة لا تقوم بتوفير المعاملة الخاصة لهذه المعادلات الإضافية ، ومن المحتمل ان خطط التنمية الداخلية السعودية الضخمة توفر فرصا غير عادية لرجال الأعمال الأمريكيين لتخصص المعجز المتزايد في ميزان المدفوعات الأمريكي في الوقت الذي تساعد العربية السعودية في تنفيذ خطط التنمية المحلقة . ورغم انه يوجد أكثر من ثلاثمائة شركة أمريكية وأكثر من ثلاثين ألف مستخدم أمريكي يعملون في العربية السعودية فان التشريعات الأمريكية يمكن أن تزيد من نفع الولايات المتحدة في السوق السعودية أو أن تخفف من الوجود الأمريكي هناك . وبسبب تزايد المستخدمين الأمريكيين في العربية السعودية فان هناك مخاوف من تناقص هذا المعدل بسبب التشريع المتعلق بآثاره الحوافز الضريبية التي تشجع على العمل في الخارج فضلا عن الإجراءات التي تتبعها المحكمة الضريبية في الولايات المتحدة . وبسبب هذه التشريعات فان قدرة الولايات المتحدة على المنافسة في العربية السعودية معرضة للخطر . وبالإضافة الى ذلك فان تشريع مناقضة المقاطعة الذي اجازته الولايات المتحدة يمكن أن يمنع بعض الشركات من العمل في السعودية نظرا لعجزها عن تطبيق تشريع الادعاء لاحكام القانون . وقد سبق لنا عبر اتصالنا أن كل من المسؤولين السعوديين ورجال الأعمال الأمريكيين مهتمون بمزيد من الترتيبات (التحولات الضريبية ومناقضة المقاطعة) ويعتقدون أن هذين القانونين سيزوران بمصالح الولايات المتحدة في العربية السعودية . لقد استأثرت الولايات المتحدة بعلاقة خاصة مع العربية السعودية تمت وتعدت عبر السنين بسبب الدور الرئيسي الذي لعبه أربع شركات أمريكية للمحطة في تطوير مصادر النفط السعودي بعمونة ونعاون من حكومة الولايات المتحدة . ويبدو واضحا ان المحافظة على هذه العلاقة وتعزيزها يمكن أن يوفر الأساس الصلبة والسياسة لحل المسائل الاقتصادية والأمنية والسياسية ومشاكل الطاقة التي نهم البلدان . كما سيمر ذلك التعاون نفوذا أكبر للولايات المتحدة في القرارات النفطية السعودية .

ورغم ان دور السعودية الرئيسي في امدادات النفط العالمية واضح بشكل واسع إلا أن الذي لا يمكن أن يكون واضحا هو المد الذي يمكن للمجتمع الدولي الاعتماد فيه على هذا الدور . ان جميع الدول المنتجة للنفط تمارس ضغطا متزايدا على إنتاج النفط وأسعاره غير ان هذه الدول تعتمد أساسا على اسواق الدول المنتجة للنفط بالمقابل . وتترك العربية السعودية وجميع الدول المنتجة الرئيسية ان الاستقرار العالمي يجب أن يستند الى نظام مالي دولي قابل للتنبؤ والحياة والمحافظة على ميزان القوى في العالم . ورغم ان بعض الدول المنتجة غنية بالدولارات النفطية إلا انها تعتمد على التكنولوجيا ورأس المال والسلع الاستهلاكية والتدريب والإدارة والحرة التي توفرها الدول المصنعة المنتجة . وينحصر هذا التقرير على دور الهام للسعودية غير ان السياسة النفطية للولايات المتحدة يجب ان تركز على تقليل اعتماد الولايات المتحدة على النفط المستورد ولهذا نحن نعتقد ان استراتيجيات الطاقة في الولايات المتحدة يجب ان تشمل التشريعات :

- 1 - تحقيق سياسة المحافظة على الطاقة .
- 2 - البحث عن مصادر جديدة للنفط والغاز .
- 3 - التسريع في تطوير المصادر البديلة للطاقة بما في ذلك أشكال الطاقة القابلة للتحدد .
- 4 - التعاون في الأبحاث التي تستهدف حل مشاكل الطاقة مع الدول المصنعة .
- 5 - البحث عن تعاون الدول المنتجة مع الوضع في الاعتبار ممارسة الضغط على الموقف الأمريكي لتجنب حرب محرمة ومواجهة ليست ضرورية .
- 6 - المساعدة في تقوية الوضع المتدهور للدولار وانفاذه عن طريق البحث عن محالات جديدة لرجال الأعمال والعمل الأمريكي .

ورغم ان خطة التنمية الداخلية للسعودية توفر فرصا هائلة لزيادة الصادرات الأمريكية غير انه لا يوجد موقف أمريكي واضح من موضوع الى أي درجة على الحكومة الأمريكية أن تتعاطى وتتوسط في الخطط الداخلية لتنمية السعودية . ونحن نعتقد ان اللجنة السعودية - الأمريكية المشتركة يمكن أن توفر فرصة ممتازة للولايات المتحدة لتطوير وزيادة صادراتها من السلع الى السعودية وتقديم الخدمات الى العربية السعودية اذا كان ذلك متوافقا مع السياسة الأمريكية الخارجية وأهدافها الاقتصادية بتقديم الاقتراحات المتبادلة والمعملة .

ونحن على انه حال نخطط لحاورة اللجنة الاقتصادية المشتركة في المستقبل . ان برامج الدولارات النفطية الضخم للعربية السعودية وطموحاتها في خطط التنمية

الداخلية والرغبة في الحصول على سياسة الولايات المتحدة فضلا عن الحاجة لتخصيص ميزان المدفوعات الأمريكية ، كل هذه الأمور تشكل اسبابا منطوقة لزيادة الصادرات وبذل المزيد من الجهد تجاه العربية السعودية .

ونحن لم نطلب تعليقا رسميا مكتوبا فيما يتعلق بتقريرنا من وكالة المخابرات المركزية رغم انه قد قدمت مسودات عن هذا التقرير الى جميع القوزارات والمهيات المتعددة ووكالة الاستخبارات المركزية ليقوموا بالتعليق غير الرسمي عليها . وعلى أية حال وبعد مناقشة مسودة التقرير وافق رسميو المهيات المتعددة على أسلوب التقرير والنقطة التي ينبغي بها نالته .

- 1 - علق رسميو وزارة الداخلية بأن التقرير يعكس بدقة مفهوم للموقف السعودي حول المسائل الاقتصادية والسياسية والأمنية .
- 2 - قال رسميو وزارة الدفاع الأمريكية ان مناقشات التقرير حول الاعتبارات الأمنية وأهمية طائرات (ف 15) يميل بالدقة مفهوم لوجهات نظر السعودية .
- 3 - رغم عدم اتفاق كبار موظفي وزارة الطاقة ووكالة الاستخبارات المركزية معنا حول ما ورد في التقرير عن الطاقة الإنتاجية للعربية السعودية بحدوثهم من أن رفع الطاقة الإنتاجية يبدو اصعب بكثير مما حاولنا ان نمكسه في التقرير . وأوضحوا ان التطور الذي حدث منذ بحثنا المدائي وبما بعد نشر الى الانخفاض في خطط توسيع الإنتاج .
- 4 - علق مسؤولو الخزانة والتجارة ان ما عكسه التقرير كان صححا .

الأثر على الأسعار

ان التحول من الدولار الى حقوق السحب الخاصة في سعر النفط لن يؤثر بحد ذاته على رفع تكلفة النفط سواء للولايات المتحدة أو الدول المستهلكة الأخرى . وعلى أية حال فكما انخفضت قيمة الدولار كلما ارتفع سعر النفط بالدولار . وبذلك يصبح على الولايات المتحدة أن تدفع أكثر لنفطها المستورد كما ان على المستهلكين الأخرى ذات العملات القوية أن تدفع أكثر لنفطها المستورد مما لو بقي النفط مسعرا بالدولار . وبذلك فان قيمة الايصالات الأوبك بالدولار ستزداد سواء من الولايات المتحدة أو من بلدان العالم الثالث . ولهذا فانه بانخفاض الدولار يمكن لنظمة البلدان المصدرة للنفط أن تحافظ على قوتها الشرائية بدخولها برفع سعر النفط بالدولار بطريقة غير مباشرة (مدعنة أن دول العالم ستستوعب زيادته كهدية) .

وإذا ما سني مشروع التسعير بحقوق السحب الخاصة في حزيران الماضي ولو لم ذلك فان زيادته 10 ٪ أي ارتفاع البرميل الى 12.47 دولار فان سعر البرميل بحقوق السحب الخاصة سيكون في هذه الحالة 1.042 وحدة نقدية . وحتى لو بقي سعر النفط جامدا بمقاييس حقوق السحب الخاصة ونظرا لانخفاض الدولار فصحيح سعر البرميل الواحد بالنسبة للمستورد الأمريكي 12.47 دولار في كانون الثاني كما سيصبح 12.47 دولار للبرميل الواحد في آذار 1978 . ان هذا يعني أن على الولايات المتحدة أن تصف على فانورة مدفوعاتها بليون دولار اضافية في الفترة الواقعة ما بين حزيران 1977 و آذار 1978 مع عدم تغير التسعير بحقوق السحب الخاصة . وفي حالة استعادة الدولار لعافيته فان تسعير النفط بحقوق السحب الخاصة سيجعل النفط أرخص بالنسبة للولايات المتحدة كما سيجعل السعر معذلا للمستوردين من غير الأمريكيين . وفي هذه الحالة فان وضع الأوبك سيكون أسوأ من التسعير بالدولار . إذ ستخضع قيمة الأوبك الشرائية . وهذا بغير بغاضي الأوبك عن تحويل التسعير الى حقوق السحب الخاصة في عام 1975 عندما بدأ الدولار ينمى وبدأ بنحو وضعا قويا في مواجهة العملات الأجنبية .

ان التسكوك يستقبل الدولار يعني ان تسعير النفط بحقوق السحب الخاصة يبدو الوسيلة الأسهل لحل دخول الأوبك من صادراتها ثانية ومستقرة . وعلى انه حال فان الخضر أمام صناعي القرارات في البلدان المصدرة للنفط يواجهون خضرات معقدة بسبب عدة عوامل : والمعامل الأهم هو التغير الذي يمكن أن يحدث على الدولار في حالة التحول عن التسعير به . ان التسعير بحقوق السحب الخاصة مع استمرار ضعف الدولار يعني ان تكلفة النفط المستورد ستصبح أكبر بالنسبة للولايات المتحدة وعلى المدى القصير سيزداد المعجز في ميزان المدفوعات وهذا سيزور سلنا في استقبال الدولار في الاسواق . وبالإضافة الى ذلك فان التسعير بحقوق السحب

الخاصة سينقص من فعالية ودور الدولار العالمين رغم تصريحات واهرار مسؤولي الأوبك على الإبقاء على الدولار كوسيلة للدفع بغض النظر عن آلية التسعير .

وعلى أية حال ليس من الضروري ان يؤثر التسعير بحقوق السحب الخاصة في اتجاه خفض قيمة الدولار . وكما ذكرنا اذا ما انخفضت قيمة الدولار فان سعره بالدولار سيرفع تلقائيا هذا ان لم تغير معدلات واردات النفط فان ذلك يعني أيضا نتجتين الأولى : ازدياد تسرب الدولار من الولايات المتحدة والمزيد من الاقبال على الدولار من مستوردي النفط الآخرين . وبما أنه لا يمكن أن تزيد استيرادات أي دولة عن استيرادات الولايات المتحدة من النفط فان الاقبال على الدولار يعني انه سيزداد عن ما يسرب من دولارات خارج الولايات المتحدة وهذا بحد ذاته سيجس من وضع الدولار . ومن الناحية النظرية فان مصرع الدولار يعتمد الى حد كبير على ما يفكر به منظمة الأوبك من زاوية استثمار وكيفية التصرف بالاصالات المتوفرة لديها من الدولار .

ولهذا فان التسعير بحقوق السحب الخاصة بحد ذاته لن يزيد من تدهور سعر الدولار . وعلى أية حال وفي ظل عدم استقرار سوق النقد الدولية في الوقت الحاضر فان التحول عن التسعير بالدولار ربما يؤدي الى نتائج عكسية مادية على السوق المتقدمة الدولية وبالتالي سيكون له أثر ايجابي على الدولار . ولهذا السبب وحده كان مسؤولو الأوبك مترددين في تغير سياسة التسعير النفطية .

ان المزيد من تدهور الدولار سينتج انرا سلنا على أولئك الذين لديهم موجودات كبيرة بالدولار من دول الأوبك .

ويمكن للأوبك أن تختار مقاسا من مجمل العملات غير حقوق السحب الخاصة بوازين معينة وعملات معينة ان رسم مثل هذه الوحدة الحسابية يبدو صعبا طالما ان البلدان المصدرة للنفط ليست متوافقة في مصالحها . ان هناك نوايا عدوانية من

**السعوديون على استعداد دائم
لزيادة إنتاجهم النفطي
تلبية لرغبات الدول الصناعية**

بعض المظرفين من الأوبك لجعل المارك الألماني أو الفرنك السويسري أو الين الياباني مقاييس لتسعير النفط لما يتبع به هذه العملات من قوة وكلما كانت العملة أقوى كلما ارتفع سعر النفط بالمثل .

ان العربية السعودية ويران تريد من الدولار ان يستعيد وضعه . وبالإضافة الى ذلك يمكن اشراك عملات بعض دول الأوبك في الوحدة الحسابية القياسية الإجمالية لتسعير النفط . لقد قرر الجهاز التنفيذي لصندوق النقد الدولي اعتبار المعاملتين الإيرانية والسعودية من جملة العملات التي تستند اليها وحدة حقوق السحب الخاصة الحسابية . واذا ما قررت الأوبك اعتماد وحدة حسابية خاصة مستندة الى بعض العملات فان ذلك سيعني أن شكلا مختلفا للأسعار سينتج عن أن النتائج على السوق الدولية سيأتي هو نفسه .

وفي الوقت الحالي وبما ان الأوبك مصابة بالندبة فان زيادة أسعار النفط بالدولار سواء مباشرة أو تحت مظلة حقوق السحب الخاصة فان ذلك اصبح موضوعا أكاديميا هاما . ان القرار بتأجيل اجناعات وزراء النفط لدول الأوبك لشهر واحد يعني أن الأوبك واقعة في مأزق حول أسعار النفط واذا ما تبنت الأوبك التسعير بحقوق السحب الخاصة مزيلا احد الحواجز الهامة عن الأمريكيين بمكثرون خطأ بأن هذا الأمر سيجعلهم عن السيطرة على الوضع الاقتصادي العالمي وان هذا يمكن أن يؤدي الى نتائج ايجابية اذا ما أصبح المرسيون الأمريكيون أكثر تفهما لنتائج سياساتهم الدولية أكثر من الماضي القريب .

ملاحظة : حسب ما ورد في مجلة الاستخبار عن النفط الاسبوعية فان اجناعات وزراء نفط الأوبك غير الرسمي في العربية السعودية في ايار 1978 هو لتناقضة

النتائج الصادرة عن الأوبك في نيسان 1978 أصدرها قسم الأبحاث المخصص بدراسة استبدال الدولار بعملات أخرى لتسعير النفط .

المصدر : مؤسسة شيكاغو والدراسة التي أصدرتها في آذار - نيسان 1978 .

التبعات المترتبة على تسعير النفط بحقوق السحب الخاصة

باستمرار انخفاض قيمة الدولار وقوته الشرائية بالمقارنة مع العملات الأخرى وفي اسواق تبادل العملات الأجنبية بدأ رسميو منظمة الدول المصدرة للنفط التفكير جدا ومناقشة مسألة استبدال الدولار بحقوق السحب الخاصة في تسعير النفط (ان حقوق السحب الخاصة « س د ر » هي وحدة حسابية تستخدمها المؤسسة المالية العالمية (البنك الدولي) وهي تستند في قيمتها على مجمل ستة عشر عملة رئيسية عالمية بحيث تشكل الدولار 33 ٪ من مجموع الوحدة) .

ورغم ان مسؤولي الأوبك في الدول الرئيسية المنتجة للنفط قد أدلوا بتصريحات حادة لدعم الدولار وانهم سستسيرون في اعتماد الدولار كوسيلة للدفع مقابل النفط على الأقل في المستقبل المنظور غير ان الاتجاه في التحول الى حقوق السحب الخاصة قد زاد من اضعاف قيمة الدولار وزاد من التسكوك حول استقراره في المستقبل . ان عدم إمكانية تسعير النفط بحقوق السحب الخاصة وجعل ذلك نظاما للدفع ونتائج ذلك المحتملة هامة جدا لما تنتركة من آثار كبيرة على الولايات المتحدة .

ان الدولار ستستخدم الآن كوسيلة للدفع والوحدة النقدية التي تقاس بها أسعار النفط . ووظيفته الثانية أي استخدامه كقياس للأسعار ستنتهي باستعمال حقوق السحب الخاصة كقياس لتسعير النفط . وفي تشرين الأول 1975 اتفق وزراء النفط على تسعير نفطهم بحقوق السحب الخاصة غير انهم رغم هذا الاقبال فشلوا في تطبيقه ووضع حيز التنفيذ .

وكان هدف وزراء الأوبك هو تليطف الصدمة التي تصب أسعار النفط من جراء تقلبات اسواق العملات الأجنبية . وبما ان وحدة حقوق السحب الخاصة هي معدل لكل من العملات الضعيفة والقوية فان التقلبات في هذه الوحدة الحسابية تبقى أقل منها في العملات متفردة . ولهذا فاذا ما نقصت قيمة الدولار 10 ٪ مقابل المارك الألماني أو أي عملة موازنة له يكون الانخفاض في الدولار على هذا الأساس في مجمل وحدة حقوق السحب الخاصة 3.3 ٪ فقط .

ان الاهتمام الأول بين رسميو الأوبك الآن ليس ناجحا عن تقلبات سوق تبادل العملات الأجنبية بقدر ما هو ناجم عن الانخفاض الذي أصاب الدولار منذ حزيران 1977 . علما ان انخفاض قيمة الدولار لم يؤثر على مدفوعات الولايات المتحدة للنفط المستورد طالما ان الدفع يتم بالدولار . أما بالنسبة للبلدان ذات العملات القوية فان انخفاض الدولار ولكونه مقاييس لتسعير النفط قد جعل النفط المستورد أرخص نسبيا بالمقارنة مع عملاتها . ولهذا ورغم ان سعر النفط بالدولار بقي نابيا منذ حزيران فان المستورد الألماني يدفع الآن 12.47 ٪ أقل من السعر الذي كان يدفعه في نهاية حزيران للنفط .

ان ايصالات الأوبك من الدولارات لم تغير لكن قوتها الشرائية خارج الولايات المتحدة قد ضعفت . ان خطر تآكل الأوبك وقوتها الشرائية يعتمد على قيمة نفقاتها . ان زهاء 80 ٪ من واردات دول الأوبك تستورد من بلدان غير الولايات المتحدة الامر الذي يجعل هذه الدول تدفع قيمة المستوردات بعملات الدول المصدرة . وبالإضافة الى ذلك فان 27 ٪ فقط من الأموال الفائضة لدى الأوبك منتشرة في الولايات المتحدة مع دورة رأس المال في عام 1977 رغم ان نسبة المجهزات التي سمرت بالدولار كانت أكبر من ذلك قليلا أي مستوردات الأوبك . ولهذا فان الانخفاض في قوة الأوبك الشرائية بسبب انخفاض قوة الدولار الشرائية شكلت ظاهرة ملحوظة بشكل مادي ، ان تأثير انخفاض الدولار بخلف بين دولة وأخرى من دول الأوبك وذلك بسبب الفروق في نمط التجارة والاستثمار ومواقفه بالنسبة لهذه الدول . فعلى سبيل المثال تثار ليبيا والمراق بشكل أكبر بسبب انخفاض قوة الدولار الشرائية لأن الطابع الغالب على تجارتها هو مع دول غير الولايات المتحدة بينما تعتبر الكويت والسعودية التي تربطها صلات أقوى بالولايات المتحدة أقل تأثرا بانخفاض الدولار . وحتى ان الكويت قدرت ان انخفاض قوتها الشرائية وصلت الى 5.4 ٪ عام 1977 استنادا الى انخفاض الدولار أمام مجمل العملات الأخرى (التي تستعملها للشراء والاستثمار) .